الحوار المطلوب

علي بن سهيل حاردان

● بعد خلو الساحة للغرب الغني من أية تجاذبات كان الاتحاد السوفييتي يثيرها خلال الحقبة الماضية فيما يسمى بالحرب الباردة وبروز القطب الأمريكي الأوحد كلاعب رئيسي على الصعيدين السياسي والاقتصادي وكقائد للتوجه الغربي لمرحلة جديدة من التعاطي مع العالم، كان من الضرورة بمكان انتهاج أساليب جديدة لم تكن مستخدمة من قبل، وإذا ما علمنا أن العالم فيما مضى يقسم إلى اتجاهات سياسية وعقائدية وما يترتب على ذلك من ركام السنين وأخطاء الحكم والحكام، ونتيجة لذلك فإن ملامسة الحقائق المحرمة في العهود الماضية تعتبر من وجهة نظر بعض الحكومات مواجهة صعبة وتحديا كبيرا وهكذا، فإن أي حديث عن إصلاحات داخلية أو مصالحة داخل أي قطر من الأقطار المستهدفة يشكل تهديداً لكيان القطر بحسب وجهة النظر تلك التي تعمل بعقلية المراحل السياسية الماضية التي عاصرت الحرب الباردة، التقسيم الأيديولوجي الذي واكبها وما يرشح في المشروع الغربي الذي يرغب بوجود حكومات تقترب منه في النهج السياسي قد لا يكون الهدف الحقيقي من وراء المناداة العالية بتصميم الديمقراطية الغربية، وما تتطلبه من بنى اجتماعية وأخلاقية واقتصادية ولو أننا افترضنا حسن النية من المشروع فإن التطبيقات على أرض الواقع لا تتم وفق السياقات التي تقترحها الدوائر الغربية الداعية وبقوة إلى تقليص اللجوء إلى القيم الدينية في الحياة العامة، وترك الخيارات الإنسانية تفعل فعلها بعيداً عن قيود يفرضها المعتقد الديني حسب الرؤية الغربية تلك، لأن ما ينادى به لا يحقق الأهداف الكلية التي قد نلتقي حولها نحن والغرب والمتمثلة في تسريع الخطوات الإصلاحية المؤدية إلى الديمقراطية والمساواة الاجتماعية والسياسية، وإنما يصطدم بكثير من القوى ويلقى مقاومة قوية من قبل الغالبية العظمى من شعوب المنطقة مهما رغبت في الخلاص والتخلص والإنعتاق من قيود الماضي ورموزه، إذ أن هذه الرغبة تصغر أمام قوة التهديد الكامنة في مشروع الاصلاح المطروح وقد تكون الدول العربية والإسلامية التي يستهدفها المشروع قد أدركت ازدواجية هذه الدعوة، ولكنها لم تتعرف بعد إلى الادوات التي تكبح جماح الداعين إلى الاصلاح، ذلك لأنها لم تكن مستعدة لخوض مجازفات ترى فيها مخاطر غير محسوبة وهو الاعتقاد الخاطئ الذي تستغله الدوائر الغربية لمزيد من الضغط والابتزاز السياسيين بالمواظبة على تحريك هذا الملف في كل مناسبة الأمر الذي يجعل من الحكومات في مواقف صعبة أحياناً على الصعيدين الداخلي والخارجي، فهي لم تحل مشاكلها مع شعوبها وفق رؤية مشتركة تجنباً لضغوط الخارج. وفي المقابل لم تستطع كشف المشروع الغربي الذي يرمي إلى تكسير دول المنطقة واحدة واحدة بأحجارها ومن ثم طرح مسألة المساعدة بمزيد من الشروط المجحفة وصولاً إلى الهيمنة.

إن المرحلة الحرجة التي تعصف بالمنطقة العربية والإسلامية ليست من صنع الغرب وحده، وإنما كان أحد أسبابها، ونحن شركاء فيما حدث ويحدث شعوباً وحكومات، أفراداً وجماعات وعلى كل المستويات فالمواطن العربي يرتاب من كل الطروحات الغربية ويرى فيها مخادعة له واستدراجاً منظماً، ولهذا فهو يتقوقع في مكانه، ويقلل من دوره الفاعل في محيطه الاجتماعي، ويؤخر من نتاجه الاقتصادي والفكري كذلك تفعل المؤسسة الرسمية التي تشكك أحياناً في قدرة ونضج المواطن، فيما يطرح وتنتهج من الطريق الخطأ في توصيل الرسائل والمعلومات فهي تخشى عليه من الإنزلاق في المشروع الغربي إلى آخر الشوط، وبالتالي فقدانها السيطرة عليه من ناحية، ومن ناحية أخرى تنفتح على الغرب وتستجيب لكثير من طلباته التي تتعارض مع مطالب الشارع مما يتوجب ردات قوية من الفعل تستدعي تعاملاً خاصاً يصل إلى درجة محاولة أحد الطرفين إقصاء الآخر وهي منطقة خطرة وموجة تقود إلى سلسلة من التدافعات العنيفة ربما تؤدي إلى نتائج وخيمة على طرفي المعادلة وهي نتائج حتمية الحدوث، إذا لم تلتق الأطراف كلية نحو هدف مشترك يجنب المنطقة صراعاً خطط له بعناية في سياق المشروع العربي المطروح الذي وضع الصدام حتمياً في مراحله الأولى وكفل وجوده في نهاية المطاف بأقل الخسائر الممكنة وعلى الرغم من أن الاصلاح ضرورة ويمثل تواصلاً حضارياً للإنسانية إلا أنه ،إذا فقد الأدوات الضرورية يتحول إلى انتقال قوي يعصف بثوابت المجتمع وتقل نسب نجاحاته مع ارتفاع نسب المخاطرة فيه إلى أعلى مستوياتها، بيد أن صمام الأمان هو الإهتداء إلى صيغ توافقية تعززها حاجة المجتمع إلى التغيير والتنقل الآمن إلى المراحل الأرقى من الإنتاج الذي يتواصل في كل حقول المعرفة الإنسانية وهنا يتأتى الحل الذي يخرجنا من المنعطف الخطير الذي دفعنا إليه جميعاً وأن الأزمة الحقيقية التي تقود المنطقة إلى التخلف تكمن في تصريف الموارد الاقتصادية وفي ادارة عجلة الاقتصاد التي لم تقدم جديداً خلال عقود من الزمن وتراكم المشكل الاقتصادي في ظل تحديات تنال من ثابت المجتمعات العربية والإسلامية وذلك ما يتوجب الوقوف عنده ومحاولة التصدي له مهما كانت حجم التضحيات المقدمة ومع إصرار الغرب على الدفع بالجميع إلى الزاوية الضيقة في هذه المرحلة فان التفكير الجمعي ينصب في كيفية الخروج من المأزق وقد يكلف ذلك كثيراً.

إن الوضع من الخطورة بحيث يتطلب حواراً جريئاً وصريحاً ومعمقاً لغاية الوصول إلى فهم يجنبنا الانحشار في تلك الزاوية المصممة للقضاء علينا جميعاً دفعة واحدة ومن ثم ابتداع مصوغ رديء الوجه والتوجه، وهذا المطلب الملح والضروري لا ينبغي أن يتأخر فقد اقتربت حلقات المؤامرة الغربية من الالتفاف علينا كعرب ومسلمين، وما مصطلح الشرق الأوسط الكبير إلا خط بياني يرصد هذه المنطقة للإحاطة بها ومراقبة مشروعها التنموي الذي يعبر بالانسانية إلى الارتقاء إذا ما استخدم القوم الأدوات الصحيحة لهذا المشروع. وصلاحنا وقوتنا لم تكن ولن تكون إلا بالإسلام.

حان وقت المواجهة

طارش قحطان

● نحن على ثقة بأن فخامة الأخ/ الرئيس علي عبد الله صالح الذي تعودنا منه الانحياز إلى جانب الشعب ومصلحة الوطن في كل قراراته ومواقفه ،وحمل راية الثورة عالية ووقف حارسا لهذه الراية وعاشقاً للوطن وأبناءه سيواصل نهجه الهادف إلى احياء مبدأ (الوظيفة تكليف وليست هبة وتشريفاً ..) كما فهم البعض من الذين أنيطت بهم المسؤولية فعمدوا إلى استغلال مناصبهم القيادية ليحولوا المرفق أو المرافق التي طالتها مسئوليتهم إلى (محافل) ودوائر مغلقة لا يدخلها إلا ذوو القربى ولا تتسع إلا لشلة المصالح الذين يختارونهم بعناية ووفق معايير الكفاءة ليست من بينها .

● حديث فخامة الأخ الرئيس أثناء زيارته الميدانية لبعض الوزارات أسعد الغالبية من الناس تماما كما أسعدهم بالقرار الذي به أعلن انحيازه إلى جانب عشرين مليون يمني والمتمثل برفضه لضغوط رفع أسعار بعض السلع لما سيترتب على ذلك من معاناة لأغلبية الناس ، حديثه كان بمثابة رسالة لذوي النهى ،فهمها الشعب واستوعب مقاصد حديث فخامته، بأن الوقت حان لمواجهة السلبيات بكل صورها ومظاهر الإهمال والتسيب واستغلال كرسي المسئولية، ولا ندري ما إذا كان قد فهم المغزى أيضا ذوو السلوك المعوج من ضعفاء النفوس.....؟

● على العموم سواء فهموا أم لم يفهموا فإنه من نافل القول التأكيد بأن هناك توجها صادقا لمعالجة كافة الظواهر السلبية وضعف أداء الأجهزة المختلفة وعلى وجه الخوص ذات الصلة بالمواطن من خدمية ونحو ذلك والتي الحق أذاؤها الضعيف كثيراً من الأضرار بالناس وزاد من معاناتهم ....!

● لقد زاد القصور المتعمد عن حده وصار من الأمور العادية أن تشاهد من لا يحترم الواجب،وعدم الانضباط في السلوك والمهنة واللامبالاة والمزاجية والتحايل على القانون،والمجاملة والتعامل في الكواليس وعدم الشفافية ،وهذا لا يعني أنه لا يوجد من يتصف بالنزاهة ونظافة اليد وطهارة الضمير فهم متواجدون في كل موقع من مواقع المسؤولية ،ولكن الممارسات السلبية من البعض طغت وتستدعي سرعة العلاج والأمثله على ذلك كثيرة في الواقع ولا تحتاج إلى إشارة.

● من هنا تؤكد التجارب الناجحة أن الخلل في أي مرفق أو مؤسسة لا يمكن إصلاحه إلا بتكافؤ الفرص الذي به تفتح الأبواب أمام الطاقات والقدرات وذوي الخبرة وأصحاب الكفاءات ليمارسوا دورهم الطبيعي في خدمة الوطن.

إلى متى يستمر مسلسل الإطفاء؟!

علي محمد الجمالي

□ .. لاينكر أحد أن الكهرباء .. أصبحت تمثل في حياة الناس رقما مهما .. ووسيلة رئيسية .. من وسائل الحياة العصرية .. وبها وعليها ترتكز حركة التنمية .. والاقتصاد والعمل والانتاج في القطاع العام والخاص.. وبنفس القدر الذي تقدمت فيه الصناعة (والتكنولوجيا) تقدمت أيضا حاجة المواطن العادي.. وغير العادي والأسرة وربة المنزل وأصحاب المهارات والحرف بمختلف أنواعها لهذا التيار الذي ملأ حياة الناس سعادة وشقاوة.

● إلا أنه وللأسف الشديد كلما تقدمت اليمن إلى الأمام.. في مجالات الصناعة .. والتجارة.. والتنمية .. بالقدر نفسه تقابلها الكهرباء وتيارها المتذبذب .. بخطوات إلى الخلف .. وهذه حقيقة لاينكرها إلا صاحب (مولد كهربائي خاص) أو بائع شمع..؟؟

● فمنذ ما يقرب من عشرة أعوام أو يزيد .. بدأت إطفاءات الكهرباء على استحياء وشيئا فشيئا تزايدت وتيرة الإطفاءات وارتفعت معها وكثرت أصوات المواطنين وكتابة الصحف المطالبة باصلاح الخلل وتطوير الطاقة .. والحفاظ على المال العام والاستفادة من الدول الأخرى وبدلا من ذلك ارتفعت وتيرة الإطفاءات وزادت البلاغات المبررة لذلك.. ولم تعالج المشكلة حتى بلغت حدا لايطاق.

● فالإطفاء يشمل هذه الأيام ساعات من النهار .. وساعات أول الليل وساعات آخر الليل .. وهذه الأخيرة من اخراج حقيبة الوزارة الجديدة.. وكلما سأل المواطن .. من أين هذه الإطفاءات ؟ وما هي أسبابها وأين محطة ذهبان؟ وأين المحطة الغازية؟ وأين الربط الكهربائي الدولي .. وأين الخطط والبرامج .. والقروض .. يجيب مسؤولو الكهرباء في بلادنا بالقول هذا عجز في الطاقة.. والاصلاحات على الأبواب .. أما الإطفاء ضمن (التحكم المركزي).

● وتخيلوا معي بأن مدينة ذمار على سبيل المثال تقع فيها أكبر محطة تحويل كهربائي في الجمهورية .. إلا أنها أصبحت عبئا ثقيلا على محافظة ذمار لكثرة الإطفاءات.. وزيادة الاعطال ومن سوء الطالع أنها إذا انطفأت الكهرباء في مدينة يريم محافظة إب تنطفئ نصف مدينة ذمار معها وإذا انطفأت الكهرباء في مدينة رداع محافظة البيضاء انطفأ النصف الثاني لمدينة ذمار حسب قول أحد مهندسي الكهرباء بالاضافة إلى الإطفاء الخاص بذمار..

● ومن المفارقات العجيبة .. أن الكهرباء تنطفئ في الريف أول الليل وقت احتياج الريف إليها ويعود التيار الكهربائي إليهم وهم نيام وفي المدينة تنطفئ الكهرباء بالساعات وفي اوقات النهار والليل ولم يعد يستثنى (عيد أو شهر جديد) من طفي لصي.. وهكذا دواليك إطفاءات على مدن وقرى الجمهورية وبشكل عام صحيح أن التوسع في الشبكة الكهربائية إلى الريف توسع خلال السنوات الماضية .. وتحسين الشبكة الكهربائية في بعض المدن والاحياء ملموس إلا انه وللأسف توفر الفاقد من الطاقة وارتفعت وتيرة الإطفاء حتى تجاوزت وقت (الذروة) بساعات .. ليلا ونهارا .. فزادت من البطالة .. ومن تأخير الأعمال الحرفية .. والمواعيد .. ومن أجل ذلك يتكبد أصحاب المهن والحرف .. والمطابع ، والتصوير ، والكمبيوتر، والانترنت، وأطباء الاسنان وغيرهم أجور محلات وأجور عمال إضافة إلى خسائر محلات السوبر ماركت والبقالات ليس هذا فحسب وإنما تتعرض الاجهزة الكهربائية بجميع أنواعها للتلف ولغياب الفهم لدى المواطن العادي .. وإنشغال الناس بأعمالهم .. وكسب عيشهم ولعدم وجود منظمة أو نقابة أو جهة تتطوع لتقديم دعاوى قضائية.. على مؤسسة الكهرباء للتعويض كل ذلك شجع مسؤولي الكهرباء .. على عدم برمجة الإطفاء ووضع حلول ولو مؤقتة حتى سبب ذلك في افلاس الكثيرين .

(وما يزيد الطين بلة) تعسف عمال ومفتشي الكهرباء وقطع التيار عن المنازل والمحلات على ابسط المبالغ .. التي تتضاعف وللأسف أن سعر الكيلو يتضاعف عندنا كل ما ارتفع الاستهلاك وينخفض سعر الكيلو في بلدان أخرى عند ارتفاع الاستهلاك لتوفير الطاقة..

مشكلة الثأر في المجتمع اليمني أسسها وأساليب معالجتها

أحمد محمد الحربي

● ١- مدخل عام لمعرفة المشكلة

بدأت اهتمامات متعددة تتجه نحو فهم الثأر كمشكلة اجتماعية يعاني المواطن اليمني منها كثيراً بسبب ما تحدثه من إشكالات واختلالات ، في العلاقات بين الناس ، وما تعكس من آثار سلبية على أوضاع حياتهم.. والثأر في زمننا الراهن لم تعد ظاهرة عرضية يمكن مواجهتها بسهولة ، ووضع اللمسات الأخيرة على ردم قبورها وتجاعيدها ما لم يتم دراسة الظاهرة، وبيان أسبابها.. والعوامل المؤثرة على الدفع بها واستمرارها..

من هنا تكون أي محاولة لفهم المشكلة ، وبيان ظواهرها ومسبباتها .. شيئاً مفيداً للغاية ويساعد على وضع الأساليب لمعالجتها ولهذا سنحاول الإسهام ولو بشكل أولي بتسليط الضوء على جوانب مهمة تتصل بالظاهرة وجذورها الإجتماعية ، والإنعكاسات الدالة على استمرار أفعالها دونما حساب للنتائج ومردوداتها السيئة على حياة الناس.

فعلى الرغم من أن التاريخ المكتوب والمتناقل جيلاً بعد جيل، وصولاً إلى أسماعنا، ومضافاً إلى معارفنا.. والتي تؤكد بأن التكوين الاجتماعي اليمني كان تكويناً قائماً على رابطة العمل، والإنتاج أكثر منه ارتباطاً برابطة الدم، والنسب، .. وإن تعاونية العمل البسيط شكلت أهم سمة ، من سمات هذا التكوين ، في تضامن أبنائه، وتضافر جهودهم، وطاقاتهم، لمواجهة مصاعب الحياة، وقساوة الطبيعة..

والمجتمع اليمني الذي يتميز تكوينه برابطة العمل، والإنتاج ارتبطت به وما تزال ظاهرة، من أسوأ الظواهر الإجتماعية ، وأخطرها ، على حياة أبنائه.. بل وأكثرها إثارة للفتن ، والاحتراب الداخلي بين المناطق ، والأفراد ، وبين القبل والعشائر الإجتماعية ، والسياسية والاقتصادية والأمنية إنها ظاهرة الثأر – وما يزيدها صعوبة وتعقيداً في مجتمعنا الراهن هذا الضعف على غياب بعض أجهزة الدولة في مناطق الوحدات الإدارية وحسب، بل وفي الوظيفة التكاملية للأجهزة الإدارية المتواجدة في تلك الوحدات .. وتزداد الظاهرة اشتعالاً، نتيجة لطبيعة الإجراءات المتبعة حيالها.. والمتمثلة ببطء اتخاذ الإجراءات المعالجة لأحداثها ، في الوقت والزمن،والمكان ، المطلوب.. وفي تراكم قضايا ذات صلة بالظاهرة في المحاكم الابتدائية ، أو المختصة ، أو حتى الاستئنافية وتكثر عواصفها ، وتشتد عندما تتدخل جهات متعددة ، لإبطال ، أو إيقاف أو تطويل نوع من أنواع المعالجات للحد من تأثيراتها.

ومع توفر الأسلحة الفردية والجماعية وتنوعها وسهولة اقتنائها، وغياب الأحكام والقواعد، المنظمة لعمليات المتاجرة بها، وتنظيم استخدامها لا باعتبارها أدوات تم امتلاكها لأغراض التزين وإبراز نوع المكانة لأصحابها بل وللهوس المحموم للخاصة والعامة، لاقتنائها.. والبحث بمن أفضل ما تدفع به مصانع السلاح الفردي إلى الأسواق وتتضاعف خطورة امتلاكها والتمنطق بها، بغياب دور وسائل الإعلام والتوجيه، في إبراز مخاطر إمتلاك السلاح أياً كانت المكانة التي يكتسبها الفرد من جراء تملكه لأدوات الموت، والتفاخر بتملكه لأحدث ، قطعها ، وأكثرها انتظاماً للفتك بالإنسان، وقتل الناس.. وما ينعكس على ذلكم التملك والاستخدام من مشاعر وأحاسيس نفسية ، لها أضرار اجتماعية خطيرة..

مشكلة الثأر ، كبرت ، واتسع نطاقها، وضحاياها الأمر الذي بات يهدد حياة المجتمع، ويضعف مسار تطويره الاقتصادي ،والاجتماعي وأصبح الثأر كمشكلة وظاهرة خطيرة- كشيطان يحمل أسرة الموت الى البيوت المحصنه بالسلاح، أو بغيره.. ويصل الى الصغار قبل الكبار أحيانا يفسد قيم المجتمع، ويقتل فيهم روح التضامن والتعاون والإيثار .. وهذه الظاهرة – الثأر على امتداد نطاقها، وكثرة ضحاياها وما تلحق بالمجتمع من خسائر ، مادية ومعنوية أصبحت .. تفرض على الجميع دون استثناء إيلاءها الاهتمام المتزايد.. بغية وأدها والقضاء على شيطانها أينما وجد، في عقول الناس، وضمائرهم ، وأفعالهم.. وسيكون مهماً القبول أيضا التعرف على أسباب الظاهرة – الثأر – وجذورها التاريخية.

هذه الجذور التي يعود بعضها الى الاقتصاد البدوي وعلينا هنا أن نشير الى ان نقص المعلومات، المرتبطة بالمعطيات التاريخية المحددة لدور الاقتصاد البدوي، بالنسبة الى الإقتصاد الحضري«الزراعة التجارة ، الصناعة» إلا أن هذا النقص لا يمنعنا من أن نكون فكرة معينة حول ذات الموضوع.

لما كانت وفقاً لبعض المعطيات – مناطق الثأر الأكثر التهاباً ، وانتشاراً تشمل عدداً من مناطق الوحدات الإدارية في محافظات .. صنعاء- الجوف- مأرب- البيضاء- ذمار- حجة- إب- وإن سكان مناطق الثأر الريفية أكثر عدداً وعدة من سكان المدن والحواض في هذه المحافظات .. وأسلوب كسب العيش المعتمد للمواطن فيها.. أساسا هو تربية الماشية- وليس من شك ان كمية المردود الاقتصادي لهذا الأسلوب كانت وفيرة في وقت ما. إلا أن الطابع المميز لهذا الأسلوب هو طابع التبعية المتعلقة بالعوامل الطبيعية « المناخ- زمان المطر- مكان الرعي» وسكان المناطق المعنية ليس لهم من سيطرة على أسلوب معيشتهم سوى قدرتهم على التنقل، وهو تنقل قسري بحثاً عن المناخ الملائم والرعي الملائم ، وهي ملاءمة موقوتة ، وعابرة..

وقد شكلت هذه الطبيعة عامل ضعف ، وكبح ، زاد في تخلف الاقتصاد الريفي إضافة الى عوامل تبديده، وتقليصه، المرتبطة بطبيعة النظام الاجتماعي القبلي – كعوامل الحروب، والنزاعات المسلحة للحصول على المراعي أو حمايتها ، وما ينجم عن ذلك من مصاعب إجتماعية واقتصادية ، لم تساعد أوضاع الاقتصاد الحضري على تطوير أسس الاقتصاد الريفي والدفع به، نحو تجاوز أزماته الاجتماعية حتى في ظل الظروف التي أوشك فيها الاقتصاد الريفي- البدوي- على استنفاذ دوره وخضوعه للتطور الاقتصادي المدني ولقوانين التطور الاجتماعي للمجتمع ذاته.

دور الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان..

عدن- إفتكار السقاف

● يعرف الجميع مدى أهمية الإعلام في إيصال المشكلات المجتمعية الى ذوي الاختصاص للنظر فيها وحلها .. حيث يلعب الإعلام المقروء والمسموع والمرئي دوراً بارزاً في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ولكي يقوم الإعلام برسالته الوطنية الإنسانية في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان لا بد وأن يكون في إطار المسئولية وأدبيات وأخلاقيات مهنة الصحافة بحيث لا يتعدى أي كاتب أو صحفي قدسية مهنة الكلمة .. بل من المهم ان يحاول إيصال رؤيته للجهات المختصة عن أي سلبيات أو مشكلات توجد في الساحة بطريقة مهذبة وباعتماد اسلوب «النقد البناء وبهذا يكون قد شارك مع الأجهزة الحكومية في طرح المشكلات وتقديم الحلول لها وساهم كذلك في إصلاح الخلل بدلا من تناوله بطرق خارجة عن نطاق آداب وأخلاقيات مهنة الصحافة فحال ديمقراطيتنا في اليمن أفضل حالاً من غيرها في البلدان العربية أو غير العربية فإن لم تكن هناك ديمقراطية لما تمكن هؤلاء الكتاب والصحافيون متطرفو النظرة من الكتابة بكل هذه الصراحة والجرأة فلو قارنا ما وصلت إليه اليمن وذلك بعد جهود جبارة بذلتها الحكومة وبعض المنظمات الأهلية من أجل تحقيق وتوسيع مبدأ الديمقراطية لينال المواطن اليمني حقوقه لوجدها أفضل حالاً عن غيرها فالمرأة في بلدنا قد أصبحت وزيرة وسفيرة ومديرة وتختار من تريد ليتحدث نيابة عنها فتنتخب من تريد دون أي ضغط أو كراهية وها هي تعتلي كرسي الوزارة والمجالس النيابية والمحلية وتترأس المحاكم بينما ما تزال شقيقاتنا العربيات في دول الخليج العربي يناضلن من أجل الحصول عل حرية اختيار من ينوب عنهن في المجالس وها هي الحكومة تسمح للمنظمات الدولية والأهلية الناشطة في حقوق الإنسان بممارسة نشاطها دون أي قيود أو أي إجراءات صارمة بل نراها تمد يدها للعون ولتسهيل عملها لتحقيق مبدأ الديمقراطية وتعميمه في كافة المجالات ولكافة مواطني الجمهورية اليمنية وكذا المتواجدين على أراضينا اليمنية فنرى وزارة حقوق الإنسان ممثلة بالأستاذة أمة العليم السوسوه تقوم بهمة عالية تجاه حقوق الإنسان اليمني ولم تكتف بذلك بل وصل اهتمامها باللاجئين الذين يتواجدون في بلادنا حيث يتم تقديم كافة الرعاية الإنسانية لهم وهذا بحد ذاته يعكس اهتمام القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بحقوق الإنسان.

● فلماذا إذاً ينكر بعض هؤلاء تلك الجهود المبذولة من قبل الحكومة فهم « كمن ينكر فضل أمه التي أرضعته» فلقد أمرنا ديننا الحنيف القول بالمعروف والأخذ بسياسة«النقد البناء» الذي يؤدي الى الإصلاح وليس معالجة المشكلات القذف والسب وإصدار الأحكام..

رأي بالكاريكاتير

alradhi 2 @hotmail.com

الرادع